الأمم المتحدة

A/C.4/61/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
24 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، الخميس، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أشاريا ..... (نيبال)

المحتويات

البند ٣١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-59824 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٣١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع) (A/61/13 و 172 و 278 و 347 و 358)

١ - **السيد غيدور** (إسرائيل): قال إن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني شيء رئيسي في السياسة الإسرائيلية، ذلك أن تحسين ظروفهم الاقتصادية والمعيشية جزء لا يتجزأ من الاستقرار في المنطقة. وتواصل إسرائيل أيضا تعليق أهمية كبيرة على أنشطة الوكالة وتقدر الظروف الصعبة التي تعمل الوكالة في إطارها. وتتمثل سياسة حكومته في تسهيل عمليات الوكالة بقدر الإمكان، إلا أنها لا تستطيع في كثير من الأحيان أن تفعل ذلك بسبب الأنشطة الإرهابية الفتاكة التي تعرقل العمليات الاعتيادية. وهذه هي لب المسألة: فالمسائل الأمنية تحول للأسف دون قيام الوكالة بعملياتها بصورة سلسة. ومنذ عام ٢٠٠٥ مثلا حدث ١١ هجوما كان في كثير من الأحيان فتاكا على نقطة العبور الإنسانية الرئيسية بين إسرائيل وقطاع غزة وحدها. وتوقع اتفاق عام ١٩٦٧ بين إسرائيل والأونروا أن الاحتياجات الأمنية العسكرية ربما تصبح عاملا في هذا الصدد؛ وقبلت الأونروا نفسها أن القيود على حركة البضائع والأفراد ربما تكون ضرورية أحيانا، لا لشيء إلا لحماية أرواح موظفي الوكالة أيضا. وعلى الرغم من القيود التي لا مفر منها والمفروضة على مختلف نقاط العبور، حدثت زيادة ملحوظة في التدفق التجاري الفلسطيني، وتزامن ذلك مع تحسن في المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية وإن كان هذا التحسن متواضعا.

٢ - وحدث تطوران رئيسيان في عام ٢٠٠٦، بعد الفترة التي يغطيها تقرير المفوض العام (A/61/13): انتخاب حكومة حماس الإرهابية التي نشأت عنها سلسلة من الأحداث التي أدت إلى معاناة أكبر للجميع في المنطقة؛ والهجوم الإرهابي الفلسطيني في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الذي حتّم وجود رد عسكري إسرائيلي عليه.

٣ - وأضاف أن إسرائيل كانت تأمل بعد أن غادرت غزة أن تقوم السلطة الفلسطينية بتعزيز جهودها لبناء الدولة، وتنقل مسؤوليات الأونروا في مجال التعليم والصحة والأمن الغذائي إليها، ولكنها للأسف لم تتمكن من القيام بهذه المهمة.

٤ - ومما يبعث على الأمل أن التقرير الذي أعده المفوض العام كان واقعيا ومتوازنا ومتطلعا إلى الأمام. والواقع أن الحوار بين الأونروا والسلطات الإسرائيلية كان بناء إلى أبعد حد في عام ٢٠٠٦، وكان هناك تنسيق جيد بشأن المسائل العامة والعملية.

٥ - ويتم كل سنة في اللجنة، عرض للدبلوماسيين العرب الذين يزايد كل واحد منهم على الآخر في التظاهر بتعاطفه مع معاناة اللاجئين الفلسطينيين. غير أن الواقع الأليم يتعارض مع ما يقولونه. ووفقا لموقع الأونروا على شبكة الإنترنت، فإن أكثر الجهات المانحة سخاء لميزانية عام ٢٠٠٥ هي الاتحاد الأوروبي، وتليه الولايات المتحدة الأمريكية، ثم اليابان، وعدد من البلدان الأوروبية الأخرى. والبلد العربي الوحيد الذي قدم مساهمة مشابهة هي المملكة العربية السعودية؛ أما الدول الأخرى في المنطقة، فلم تتجاوز تبرعاتها، إن وجدت، جزءا صغيرا مما قدمته الجهات المانحة الأخرى. وصحيح أن الجمهورية العربية السورية نقلت مبالغ كبيرة إلى السلطة الفلسطينية، ولكن هذا المال ذهب للأسف إلى تمويل الخلايا الإرهابية والمنظمات الجهادية بدلا من اللاجئين الفلسطينيين. وخلاصة القول، لم يكن بلد عربي واحد على استعداد أن ينفق إلا جزءا ضئيلا من دخله المتزايد باستمرار من النفط، من أجل المساعدة على تخفيف محنة الفلسطينيين. وقال إن زملاءه العرب يفضلون مواصلة تبديد

ميزانية الأمم المتحدة في دورات متكررة، ولجان غير فعالة، وقرارات لا نهاية لها، ووثائق غير مفيدة لا تعمل على تحسين الوضع على الأرض أو تساعد احتمالات السلام.

٦ - وأضاف أن الأونروا أصبحت بعد ٦٠ سنة تقريبا ثاني أكبر رب عمل في السلطة الفلسطينية، تؤدي مهاما تقوم بها عادة الحكومات، أي التعليم الابتدائي، والصحة العامة، والأمن الغذائي؛ وتعتقد إسرائيل أن ذلك يساعد في الواقع على إدامة المشكلة. وعلى المدى الطويل، ينبغي نقل هذه المهام اليومية والميزانيات المخصصة لها من الوكالة إلى الهيئات الحكومية في السلطة الفلسطينية، وفي الأردن وفي أماكن أخرى.

٧ - وقال إن جميع الناس ينبغي أن يستطيعوا أن يعيشوا في أمن وسلام، وأن يحققوا الازدهار. وليس الفلسطينيون أعداء إسرائيل، فهم جيرانها. وتسعى إسرائيل إلى العيش جنبا إلى جنب معهم في احترام وكرامة متبادلة. وإن معاناة الشعبين مشكلة إنسانية، وينبغي احترام حق الشعبين في تقرير المصير.

٨ - **السيد روس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومته التي تشعر بالقلق بسبب الظروف القاسية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، تقدم ما يقرب من ٥٠٠ مليون دولار كمساعدة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية واحتياجات القطاع الخاص الأساسية. وإن الولايات المتحدة بوصفها أكبر متبرع للأونروا بعد الاتحاد الأوروبي، أيدت باستمرار المنح الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين، وتحث البلدان الأخرى، لا سيما بلدان المنطقة على تقديم المزيد إلى الميزانية الأساسية للوكالة.

٩ - وأضاف أن الأونروا عنصر استقرار في المنطقة. وبوصفها الجهة الرئيسية التي توفر التعليم، والخدمات الصحية الأولية، وغير ذلك من المساعدة الإنسانية لـ ٧٠ في المائة من السكان في غزة و ٣٠ في المائة في الضفة الغربية، فإن دورها في هذه الميادين حاسم بصفة خاصة منذ انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في عام ٢٠٠٦. وإن عدم تنديد حكومة السلطة الفلسطينية بالإرهاب، وعدم اعترافها بإسرائيل، وعدم احترامها للاتفاقات السابقة يخلق معاناة مستمرة لا لزوم لها للشعب الفلسطيني.

١٠ - وقال إن حكومته مسرورة لأن الأونروا استجابت للتوصيات الرامية إلى تحسين إدارتها من خلال مباشرة عملية تنظيمية مدتها ثلاث سنوات، وهي في سبيل إجراء تحسينات في تخطيطها من خلال تطوير استراتيجية برنامجية عامة. وإن وتسدي اللجنة الاستشارية الموسعة حديثا المشورة المواضيعية إلى المفوض العام بشأن المسائل المتصلة بالبرمجة والميزانية.

١١ - وتمشيا مع إصلاح الأمم المتحدة وجهود الإنعاش الجهود، تطلب الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى إلى الجمعية العامة أن تسرع في عملها من خلال جعل بنود الميزانية تغطي فترة سنتين أو ثلاث سنوات، حيثما يكون ذلك ممكنا. ويعتقد وفده أنه من غير الضروري مواصلة اعتماد قرارات إضافية على الأونروا في هذه المرحلة.

١٢ - **السيد جبريل** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن حكومة إسرائيل مسؤولة عن الحالة على الأرض في الأراضي المحتلة. ويظهر التقرير عدم مبالاة قوات الاحتلال الإسرائيلية بالقوانين الدولية والمعايير الإنسانية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وفرض البناء المستمر للجدار الفاصل قيودا على حركة الناس ومنع الوكالة من إمكانية الوصول إلى مخيمات اللاجئين. وإن الهجمات على مؤسسات الوكالة وموظفيها مستمرة، وتم الإفادة بوقوع عدد من الإصابات بين المدنيين، كما أن مستوى المعيشة انخفض دون خط الفقر. ولوحظ في تموز/يوليه ٢٠٠٦ أن السلطات الإسرائيلية توسعت في هجماتها على المخيمات في جنوب لبنان. ومن

الأهمية بمكان النظر في المصدر السياسي للوضع، والتنويه إلى أن عمل الوكالة يجب أن يكون ترتيبا مؤقتا إلى حين إيجاد حل نهائي، يشمل عودة اللاجئين إلى ديارهم التي تم إجلاؤهم منها.

١٣ - **السيد الزياني** (البحرين): قال إن التقرير والبيان الاستثنائي الذي أدلى به المفوض العام للأونروا يوجه النظر إلى كل من نكسات الوكالة وإنجازاتها. وقد أثنى الفريق العامل المعني بتمويل الوكالة على دور المفوض العام وإشرافه على عملية الإصلاح. ومما لا شك فيه أن إنشاء اللجنة الاستشارية سوف يسمح باستعراض برنامج عمل الوكالة، بما في ذلك الجهود المبذولة لزيادة قدرتها الإدارية والإنسانية.

١٤ - وأضاف أن الحملة العدائية للقوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني أدت إلى إصابات وإلى تدهور في ظروف الفلسطينيين المعيشية. كما أن القيود المفروضة على حركتهم وحظر التجول أدت إلى زيادة الفقر والبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقسمت الأراضي المحتلة، وعرقلت قدرة الوكالة على الوفاء بولايتها المتمثلة في توفير المساعدة الإنسانية وتعزيز تنمية الموارد البشرية، انتهاكا للاتفاقات المبرمة بين الوكالة وحكومة إسرائيل. وسبب البناء المستمر للجدار الفاصل، على نحو يتنافى مع فتوى محكمة العدل الدولية، في تفاقم التدهور الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجدار الفاصل، وحظر التجول، ومصادرة الأراضي هي من أكثر العوامل المؤثرة في ظروف الفلسطينيين المعيشية ، وتقيد إلى حد كبير إمكانيات التنمية الحضرية والزراعية في هذه المنطقة.

١٥ - وقال إن تقرير الفريق العامل أظهر أن ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أقل بنسبة ٣٠ في المائة مما كانت عليه في فترة السنتين السابقة. ومن الأهمية بمكان تخفيض العجز المالي من أجل السماح للوكالة بالوفاء بولايتها، والتصدي للزيادة في عدد اللاجئين. وينبغي اعتماد نهج تمويلي يستند إلى الاحتياجات لا إلى القيود البالية، وذلك من شأنه أن يسمح بتمويل البرامج تمويلا كاملا، وتعزيز الوسائل المالية للاجئين، وتلبية احتياجاتهم الأساسية. وعلى الرغم من الصعوبات المالية، فإن دعم الجهات المانحة مكّن الوكالة من تحقيق تقدم كبير. وإن وفده على ثقة بأن الوكالة ستستطيع أن تتجاوز الأزمة المالية وتتقدم في خطط الإصلاح. وإن لب الأزمة الإنسانية هي مشكلة سياسية، ومن الأهمية بمكان أن تواصل الوكالة القيام بعملها الذي لا غنى عنه إلى حين إيجاد حل وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

١٦ - **السيد المعماري** (عُمان): قال إن وفده يقدر عمل الوكالة المتمثل في تقديم المساعدة إلى اللاجئين الذين يعانون من التشرد، والحرمان، وعدم توفر الخدمات الأساسية. وتقع المسؤولية على قوات الاحتلال من أجل تخفيف معاناة جميع اللاجئين في الأراضي المحتلة. وإن الدور الرئيسي للوكالة بموجب ولايتها يتمثل في توفير المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين لا معالجة المشاكل السياسية، إلا أنه من الناحية العملية هناك علاقة بين توفير المساعدة الإنسانية والبُعد السياسي لمشكلة اللاجئين. وينبغي للوكالة أن تبرز في تقريرها الأسباب الجوهرية لمعاناة اللاجئين. وواضح أن هذه المعاناة ناتجة عما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلية من قصف وقتل وتدمير للمنازل وبناء الجدار الفاصل.

١٧ - وأضاف أن قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) ينص على أن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وحق تعويض هؤلاء اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة شرط مسبق للتوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. فالصراع في الشرق الأوسط جاء نتيجة رفض حكومة إسرائيل الامتثال للقرار الدولي. ويعترف وفده بحق جميع اللاجئين في العودة إلى وطنهم وفقا للقانون الدولي، ويناشد الدول الأعضاء الضغط على إسرائيل لوضع حد لممارساتها ضد الفلسطينيين، والكف

عن عرقلة عمل الوكالة، والوفاء بالتزاماتها الدولية. ويتعين على الدول الأعضاء أن تواصل تقديم دعمها إلى الوكالة وإلى تلك البلدان المضيفة التي قبلت اللاجئين.

١٨ - **السيدة العلوي** (المغرب): أعربت عن تقديرها للبلدان المضيفة بسبب الدعم الذي تقدمه إلى اللاجئين، وإلى البلدان المانحة لتقديمها المساعدة المالية. ومن الأهمية بمكان النظر في أنشطة الوكالة في إطار الحالة الخطيرة للغاية السائدة في الشرق الأوسط. وأدى تعليق المساعدة الدولية، والحصار الاقتصادي، وتدمير المنازل، وبناء الجدار الفاصل إلى أزمة إنسانية، مما أنهك موارد الوكالة. فينبغي دعم الوكالة وهي تضطلع بمهمتها الهامة المتمثلة في توفير الخدمات الأساسية إلى اللاجئين.

١٩ - وناشدت إسرائيل أن تضع حدا للقيود التي تفرضها على الوكالة، والسماح لها بالاضطلاع بولايتها. وإلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي وعادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل أو تزيد دعمها المالي الذي تقدمه إلى الوكالة، بهدف تمكينها من الوفاء بولايتها في الضفة الغربية، وقطاع غزة، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والأردن. وتدعم حكومتها دعما كاملا الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، والعمل على التوصل إلى اتفاق سلام عادل وشامل وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق.

٢٠ - **رئيس الأساقفة ميغليوري** (المراقب عن الكرسي الرسولي): أثنى على الأونروا لتصديها للتحديات الجديدة في وسط يسوده العنف والنشاط العسكري في الشرق الأوسط. وإن كثيرا من المسائل المثارة في تقرير المفوض العام عوارض لمسألة أوسع بكثير: الظلم الأساسي الذي يقوم عليه الصراع. وكل طرف من الطرفين مرغم على الحياة في حالة من الخوف إما من أعمال إرهابية فتاكة محتملة، أو من غارات عسكرية فتاكة محتملة.

٢١ - ولا يمكن تجاهل مركزية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي يسبب حالة من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. ويظل الكرسي الرسولي مقتنعا بأن الحل القائم على دولتين هو أساس حل الأزمة، ذلك أنه يسمح للإسرائيليين بأن يعيشوا في حالة من الأمن على أرضهم، وللفلسطينيين بالعيش بأمان في دولة قادرة على البقاء خاصة بهم. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تحمل المجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية، مسؤوليتها التي تقع على عاتقها والمتمثلة في التعامل مع الإسرائيليين والفلسطينيين في شكل حوار حقيقي يصحبه حل للخلاف، وفي نفس الوقت المحافظة على نهج يتسم بالتوازن في مفاوضات تتجنب الإصرار على شروط مسبقة.

٢٢ - ويجب على الحل الدائم أن يحدد أيضا وضع مدينة القدس المقدسة. ونظرا للقيود المفروضة على حرية الحركة بسبب الحاجز الأمني، يكرر الكرسي الرسولي تأكيد دعمه لوجود ضمانات دولية تضمن الحرية الدينية وحرية الضمير لسكان القدس، فضلا عن إمكانية الوصول المؤمنين من جميع الأديان والجنسيات إلى الأماكن المقدسة بدون عقبة. ولا يمكن تحقيق الأماني الشرعية لجميع الناس في الأرض المقدسة إلا عن طريق سلام دائم وعادل - لا سلام مفروض، على أن يتم ذلك من خلال المفاوضات والحلول الوسطى المعقولة.

٢٣ - **السيد طالب** (الجمهورية العربية السورية): قال متحدثا ممارسة لحق الرد، إن إسرائيل حاولت مرة أخرى أن تخفي الحقائق البشعة، وتفوهت بأكاذيب تثير الاشمئزاز ومفادها أن بلده يدعم الجهاديين والحركات الإرهابية الأخرى. غير أن صورة الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن تجميلها: فالإرهاب الصهيوني التي ارتكبته خفية الحكومات

الإسرائيلية المتتالية خلال خمسة عقود إرهاب موثّق. واليوم صباحا شنت إسرائيل غارة فتاكة على غزة.

٢٤ - وتقع المسؤولية التاريخية على الأمم المتحدة لتضمن حقوق اللاجئين الفلسطينيين غير القابلة للتصرف، لا سيما حق العودة إلى وطنهم - يضمنه من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية - وحقهم في التعويض.

٢٥ - ولا يمكن تقدير المساعدة السورية إلى الشعب الفلسطيني بالأرقام، بل بالعبء الاقتصادي الذي تتحمله حكومته سعيا لتوفير مستوى معيشة كريم للاجئين الفلسطينيين إلى أن يتمكنوا من العودة.

٢٦ - **السيد حجازي** (المراقب عن فلسطين): قال متحدثا ممارسة لحق الرد إنه على الرغم من تحجج الوفد الإسرائيلي بسياسات حكومته السخية والخدمات التي تقدمها إلى الملايين من الفلسطينيين، من الواضح أن الشعب الفلسطيني لم يختر قط العيش لمدة عقود من الزمن في حرمان أو بؤس، أو وضع يحرمه من حقه من المطالبة بما كان يمتلكه. فهذه هي لب المسألة، ومفتاح حلها. وتساءل عن رد الفعل الذي يتوقع من الشعب الفلسطيني والذي تراه إسرائيل ملائما. فللشعب الفلسطيني الذي يعاني من القصف ومن الظروف البائسة التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال احتياجات أمنية حقيقية يجب أن يدافعوا عنها.

٢٧ - ويجب أن تحرر الأمم المتحدة الفلسطينيين من حياة يسودها الإرهاب اليومي. ويجب أن يكون السلام هو الهدف. وإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي والانتهاك المستمر لكل حق من حقوق الإنسان، لا سيما الحق في العودة أمر لا يمكن قبوله.

٢٨ - **السيد العتيبي** (الكويت): قال ردا على ادعاء الوفد الإسرائيلي بأنه قلق على تمويل الأونروا إن البلدان العربية تتبرع إلى اللاجئين الفلسطينيين عن طريق جامعة الدول العربية بمبالغ تتجاوز ميزانية الأونروا بأكملها.

٢٩ - وأضاف أن إسرائيل هي سبب المشكلة نتيجة احتلالها المستمر وممارساتها غير الإنسانية. ويجب أن تحترم اتفاقها مع الأونروا، وترفع القيود المفروضة على حركة موظفي الوكالة، والوفاء بالتزاماتها الدولية المتمثلة في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني والعمل من أجل التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط.

٣٠ - **السيدة كونينغ أبو زيد** (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى): أشارت إلى أن الدعم المالي والمؤسسي المستمر والواسع من مختلف الحكومات - أكبر البلدان المانحة للوكالة بفضل تبرعاتها إلى الصندوق العام والمشاريع الطارئة، والبلدان المضيفة، وبلدان الخليج العربي بفضل تبرعاتهم للمشاريع والهياكل الأساسية التي لا ترد تكاليفها بوضوح في التقرير السنوي ولكنها حتما مدخلات رئيسية - تأكيد راسخ على أن المجتمع الدولي يظل ملتزما برفاهية اللاجئين الفلسطينيين. وهذا الدعم حاسم في ضوء الظروف الراهنة للأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في غزة. وقد أحاطت علما ببيانات أعضاء اللجنة حول مختلف جوانب المشكلة. وأحاطت علما أيضا بالتطورات الإيجابية في المنطقة، مثل عودة لبنان إلى الانتعاش مبكرا من الصراع المدمر، وقرار الحكومة البارز بالسماح بتحسين ظروف معيشة اللاجئين.

٣١ - وقالت إنها تأمل أن اشتراك المجتمع الدولي المتجدد في حل الصراع في الأرض الفلسطينية المحتلة من شأنه أن يحسن الحالة الإنسانية غير المحتملة، وتظل الوكالة شريان الحياة الأساسي في هذا الصدد بفضل إدارتها المحسنة وتخطيط برامجها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.